إن وأخواتها

النوع الثاني من أنواع النواسخ: هو إن وأخواتها، وهي أحرف ناسخة، تدخل على المبتدأ والخبر وتعمل عكس عمل كان وأخواتها، أي: أنها تنصب المبتدأ ويسمى: اسمها، وترفع الخبر، ويسمى: خبرها، وهي حروف كلها، نحو: ليت زيدًا عالم، إن زيدًا عالم، كأن زيدًا أسد، أن زيدًا عالم.

وهي: إن، أن، لكن، ليت، لعل، كأن.

الأول: إن: حرف توكيد، يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر.

الثاني: أن: حرف توكيد، يفيد اتصاف المبتدأ بالخبر.

الثالث: لكن، حرف استدراك، يفيد رفع ما يتوهم إثباته، أو إثبات ما يتوهم رفعه.

الرابع: ليت: حرف يفيد التمني، وهو طلب ما يستحيل حدوثه عادة أو ما فيه عُسر.

الخامس: لعل: حرف يفيد الترجي، والإشفاق.

السادس: كأن: حرف يفيد التشبيه.

والفرق بين: "لعل، وليت"، أن الترجي الذي تفيده "لعل"، لا يكون إلا في الممكن حصوله، نحو: لعل الله يغفر لنا. ولا يصح نحو: لعل الشباب يعود؛ لأنه هنا لغير الممكن حصوله.

وأما التمني التي تفيده "ليت" فيكون من الممكن حصوله، نحو: ليت زيدًا

قائم، ونحو: ليت لى سيارة جديدة، ويكون في غير الممكن، نحو: ليت الشباب يعود.

والفرق بين الترجي، والإشفاق، والتي تفيده "لعل": أن الترجي يكون في الأمر المحبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، أما الإشفاق فيكون في المكروه، نحو: لعل العدو يقدم.

المواضع التي يُمتنع دخول إن وأخواتها عليها:

أولًا: الجملة التي يجب فيها حذف المبتدأ، نحو: عرفت زيدًا العالم. فالعالم خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره هو، فلا يجوز دخول إن وأخواتها على هذه الجملة وغيرها مما يجب فيها حذف المبتدأ.

الثاني: المبتدأ الملازم للابتداء ولا يخرج عن كونه مبتدأ، نحو: ما التعجبية، وكلمة "طوبى" وأشباهها، في مثل قولك: طوبى للمجاهد في سبيل الله، فإنها لا تكون إلا مبتدأ.

الثالث: المبتدأ الذي تجب له الصدارة، كأسماء الاستفهام، والشرط. ويستثنى ضمير الشأن فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه إن، كما في قول الشاعر:

إنَّ مَـــنْ يَـــدْخُل الْكَنِيسَـــةَ يَوْمًـــا

يَلْـــقَ فيهـــا جَـــآذِرًا وَظِبَـــاءَ

فاسم إن: ضمير الشأن محذوف، وقد دخلت عليه "إن". وحمل على ذلك قوله ﷺ: **«إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»**. فاسم إن في هذا الحديث ضمير الشأن محذوف، والتقدير إنه.

الرابع: الجملة التي يكون الخبر فيها طلبيًا، كالأمر، والنهي، والاستفهام... إلخ، أو يكون الخبر فيها إنشائيًا "غير طلبي " كجملة القسم، وعسى ، ورب ، وكم الخبرية ، والمدح ، والذم، والصيغ التي يراد إيقاعها، وإقرارها مثل قولك: بعت، أو وهبت، أو أعطيت لك ما تريد.

يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فله في ذلك حالتان:

الأولى: جواز تقديمه وتأخيره: نحو: ليت فيها غير البذي، و: ليت هنا غير البذي. ففي هذين المثالين يجوز تقديم الخبرين "فيها، وهنا" على الاسم "غير"، ويجوز كذلك تأخيرهما عنه.

الثاني: يجب تقديمه، في نحو: ليت في الدار صاحبها. فلا يجوز تأخير الخبر "في الدار"؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. ويجب تقديمه كذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [سورة النازعات آية: ٢٦]؛ لأن الاسم مقترن بلام الابتداء.

يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة، وتسمى اللام المزحلقة، نحو: إن زيدًا القائم.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن؛ فلا يُقال: لعل زيدًا لقائم.

ولام الابتداء حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام، هذا هو الأصل، فحقها إذن أن تدخل على إن؛ فتقول: لأن زيدًا قائم، لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد في أول الكلام فأخروا اللام إلى الخبر.

أمثلة: إن المجتهد ناجح.

إن: حرف توكيد ونصب، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها.

المجتهد: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

ناجح: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

إنك مجتهد.

إن: حرف توكيد ونصب، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها.

الكاف: ضمير خطاب مبنى على الفتح في محل نصب اسم "إن".

مجتهد: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

إنها مخلصة.

إن: حرف توكيد ونصب، والـ"ها" ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب اسم "إن".

مخلصة: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

إن الطلاب مواظبون.

إن: حرف توكيد ونصب.

الطلاب: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه

جمع تكسير.

مواظبون: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

إن الموظفات مخلصات.

إن: حرف توكيد ونصب.

الموظفات: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

مخلصات: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

ليت الموظفين في مكاتبهم.

ليت: من أخوات "إن" تفيد التمني.

الموظفين: اسم "ليت" منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

في: حرف جر.

مكاتبهم: اسم مجرور بالكسرة.

"في مكاتبهم" شبه جملة خبر "ليت" في محل رفع. ومكاتب مضاف، والضمير "هم" مضاف إليه.

فتح همزة "إن" وكسرها: تفتح همزة "إن" فتصبح "أن"، وذلك إذا كانت في أثناء الجملة، بشرط ألا تكون مسبوقة بكلمة "ألا" التي تستعمل لاستفتاح الكلام، ولا مسبوقة بكلمة "إذ" أو كلمة "حيث"، ولا مسبوقة بفعل "قال" ومشتقاته، ولا

obeikandi.com

مسبوقة باسم موصول.

وتُكسر همزة "إن" إذا كانت في بداية الكلام، أو بعد "ألا" الاستفتاحية، أو بعد "إذ"، أو بعد "حيث"، أو بعد "قال" ومشتقاته، أو إذا كانت في صدر جملة الصلة.

مثال: أحترم الذي إنه يحترم واجبه.

أحترم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

الذي: اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب مفعول به للفعل "أحترم".

إن: حرف توكيد ونصب.

الهاء: ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب اسم "إن".

يحترم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر وليس من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على اسم "إن"، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "إن".

و"إن" واسمها وخبرها صلة موصول لا محل لها من الإعراب.

واجب: مفعول به للفعل "يُحترم"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد، وهو مضاف. والهاء: ضمير مبنى على الضم في محل جر مضاف إليه.

جواز فتح همزة "إن" وكسرها: يجوز فتح همزة "إن" وكسرها في الحالات الآتية:

أ) إذا وقعت بعد "إذا" الفجائية.

ب) إذا وقعت بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط.

ت) إذا وقعت في موقع التعليل والتسبيب.

ث) إذا وقعت في أسلوب القسم بأفعال القسم، وليس بحروف القسم.

ومثـال **(أ)**: وقفت فإذا إنك، أنك بواجبي.

ومثال **(ب)**: إن تجتهد فإنك / فأنك تنجح.

ومثال **(ت)**: قل الحق إنه / أنه طريق النجاة.

ومثال **(ث)**: أقسم إن / أن ذلك حق.

إبطال عمل إن: يبطل عمل "إن" وأخواتها إذا اتصلت بها "ما"، ويصبح ما بعدها مبتدأ وخبر، وتسمى "ما" في هذه الحالة الكافة، أي التي تكف الناسخ عن عمله، وتسمى "إن" وأخواتها المكفوفة، أي: التي كفت عن عملها.

وذلك مثل: إنما أنا بشر. فهذه العبارة تُعرب على هذا النحو:

إنما: كافة ومكفوفة.

أنا: ضمير متكلم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ.

بشر: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد. ونلاحظ هنا إبطال عمل "إن" الناسخة التي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب ظنَّ وأخواتها

النوع الثالث من النواسخ: ظنَّ وأخواتها، وهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو؟ ظننت الطالب غائبًا. فـ"الطالب": مفعول أول، وغائبًا: مفعول ثان، وأصلهما قبل دخول ظن أو أخواتها؛ تقول: الطالب غائب.

وتسمى هذه الأفعال، بأفعال القلوب؛ وذلك لأن غالبها يتعلق بالقلوب، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها، فيكون المبتدأ مفعولًا أول، والخبر مفعولًا ثانيًا، وهي:

الأول: ظن: وهي تفيد الرجحان، نحو: ظننت زيدًا عالمًا، وقد تفيد اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا** ﴾ **[سورة الإسراء آية: ١٠٢]**، فالكاف: ضمير متصل مبنى في محل نصب مفعول أول، ومثبورًا: مفعول ثان.

الثاني: وجد: وهي تفيد اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿ **تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾ **[سورة المزمل آية: ٢٠]**، فالهاء: ضمير متصل مبنى في محل نصب مفعول أول، وخيرًا: مفعول ثان منصوب.

الثالث: رأي: وهي تفيد اليقين غالبًا، نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ ... مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فـ"الله" لفظ الجلالة مفعول أول، وأكبر: مفعول ثان.

الرابع: حسب: وهي تفيد الظن، نحو: حسبت زيدًا قائمًا، وقد تفيد اليقين، نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خيرَ تجارَةٍ

رِباحًا إذا ما المَرْءُ أصْبَحَ ثَاقِلًا

فالتقى: مفعول أول، وخير: مفعول ثان.

الخامس: جعل: وتأتى للظن، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا** ﴾ [سورة الزخرف آية: ١٩]، "ف" الملائكة: مفعول أول، وإناثًا: مفعول ثان، وقد تأتى للتصير، نحو قوله تعالى: ﴿ **جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ** ﴾ [سورة المائدة آية: ٩٧]، الكعبة: مفعول أول، و: قيامًا: مفعول ثان.

السادس: زعم: وهي تفيد الظن، نحو:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَيس بِشَيْخ

إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

فالياء: مفعول به أول، و:شيخًا: مفعول ثان.

السابع: خال: وهي تفيد الظن، نحو: خلت عمرًا حاذقًا.

الثامن: اتخذ: وهي من أفعال التصير، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا** ﴾ [سورة النساء آية: ١٢٥]، ف"إبراهيم": مفعول أول، و: خليلا: مفعول ثان.

التاسع: علم: وهي تفيد اليقين، نحو: علمت زيدًا قائمًا.

العاشر: درى: وهي تفيد اليقين، نحو قول الشاعر:

دريْتَ الوفيَّ العهدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ

فَلإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حَمِيدُ

ونحو: دريت النجاح قريبًا من طالبه.

الحادي عشر: عدَّ: وهي تفيد الرجحان؛ نحو قول الشاعر:

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى

وَلكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْم

والمعنى: لا تظن أن صديقك وحليفك هو الذي يشاركك المودة أيام الغنى، ونحو: عددت الصديق أخًاه.

فإن كانت "عدَّ" بمعنى "أحصى" تعدت إلى مفعول واحد، نحو: عددت المال.

الثاني عشر: حجا: وهي تفيد الرجحان، نحو قول الشاعر:

قَدْ كنتُ أَحْجُو أَبا عَمْرِو أَخًا ثِقَةً

حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

والمعنى: قد كنت أظن أبا عمرو أخا ثقة، ونحو: حجا الطالب المدرس مديرًا. فإن كانت "حجا" بمعنى غلب في المحاجاة، نحو: حاجيته فحجوته، أو كانت بمعنى "قصد:، كقول الشاعر: حجونا بنى النعمان إذا عص ملكهم، فهي متعدية إلى مفعول واحد.

الثالث عشر: هبَّ: وهي تفيد الرحجان، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أجِرْنِي أَبَا مالكٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

والمعنى: أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن إني رجل من الهالكين، ونحو: هب قولك صحيحًا فما للعمل؟

فإن كانت هبَّ بمعنى "خف" تعدت إلى مفعول واحد، نحو: هب ربك. وإن

كانت بمعنى "الهبة" أي: الأعطية، نحو: هب الفقراء مالًا، فهي متعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فهي بذلك ليست من أفعال القلوب، ولا من أفعال التحويل.

الرابع عشر: ألفي: تفيد اليقين، مثل: ألفيت والشدائد صاقلة للنفوس.

ظنَّ وأخواتها، كلها أفعال، أو أسماء تعمل عملها، وليس بها حروف، وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال، وفي بعض المشتقات العاملة عملها. فالفعل الماضي المتصرف هنا، لا ينفرد وحده بالعمل السالف، وإنما يشابه فيه ما قد يكون له مضارع، وأمر، ومصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، دون بقية المشتقات الأخرى. أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة به، إذ ليس لها فروع، ولا صيغ أخرى تتصل بها.

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين؛ مراعيًا الأغلب في استعمالها؛ هما: أفعال قلوب، وأفعال تحويل. ولابد لكل فعل من القسمين من فاعل، ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما.

وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين:

الأول: أفعال القلوب: وهي تنقسم إلى قسمين:

أ) ما يدل على اليقين، نحو: رأي، علم، وجد، درى، تعلم – ألغى.

ب) ما يدل على الرجحان، نحو: ظن، خال، حسب، زعم، عد، حجا، جعل، هب. والرجحان معناه: رجحان وقوع الشيء.

الثاني: أفعال التحويل، وهي: صير، نحو: صيرت الطين خزفًا، وجعل، وهب، تخذ، اتخذ، ترك، رد.

أمثلة متنوعة:

أ) علم: نحو: علمت البر سبيل المحبة.

ب) رأي: نحو: رأيت العمل داعي العمل.

ت) وجد: نحو: وجدت العلم أعظم أسباب القوة.

ث) دري: نحو: دريت المجد قريبًا من الدائب في طلبه.

ج) ألفي: نحو ألفيت إحتمالتها سهلًا على كبار العزائم.

ح) جعل: نحو: جعلت الإله واحدًا لا شك فيه.

خ) تعلم: نحو: تعلم نجاح الشركة رهنًا بالإخلاص والعمل.

أمثلة بالإعراب: ظننت محمدًا ناجحًا.

ظن: فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بضمير المتكلم، والتاء ضمير متكلم مبنى على الضم في محل رفع.

محمدًا: مفعول به أول للفعل "ظن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

ناجحًا: مفعول به ثان للفعل "ظن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

obeikandl.com

زعم الصياد العصفور فوق الشجرة.

زعم: فعل ماض من أخوات "ظن" مبنى على الفتح؛ لأنه لم يتصل به شيء من ضمائر الفاعلين.

الصياد: فاعل للفعل "زعم" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

العصفور: مفعول به أول للفعل "زعم" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

فوق: ظرف مكان منصوب، ومضاف.

الشجرة: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

وشبه الجملة من المضاف والمضاف إليه في محل نصب مفعول به ثان للفعل "زعم".

حسبتُ الطالب أبوه مدرسًا.

حسب: فعل ماض من أخوات "ظن" مبنى على السكون لاتصاله بتاء المتكلم. وتاء المتكلم ضمير مبنى على الضم في محل رفع فاعل.

الطالب: مفعول به أول للفعل "حسب" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

أبوه: "أبو" مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وهو

مضاف، والهاء ضمير مبنى على الضم في محل جر مضاف إليه.

مدرس: خبر للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ثان للفعل "حسب".

من الإعراب السابق نتبين أن:

أ) المفعول الثاني قد يكون مفردًا "أي أصله خبر مفرد"، وفي هذه الحالة يكون منصوبًا.

ب) المفعول الثاني قد يكون شبه جملة، وفي هذه الحالة يكون في محل نصب.

ت) المفعول الثاني قد يكون جملة "اسمية أو فعلية"، وفي هذه الحالة يكون في محل نصب.

مثال آخر: ظننت أن محمدًا ناجح.

ظننت: "ظن" فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بضمير المتكلم.

والتاء: ضمير متكلم مبنى على الضم في محل رفع فاعل.

أن: حرف توكيد ونصب، و: محمدًا اسم "إن" منصوب، و: ناجح خبر "إن" مرفوع. والجملة الاسمية من "أن" واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي "ظن".

obeikandl.com

باب الفاعل

هو الاسم الذي أسند إليه، أي: ينسب إليه فعل قبله، بمعنى جدثت عنه بفعل سبقه وحكمه الرفع وجوبًا، نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وقام أحمد.

قال النحاة: هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل، أو شبهه.

والمراد بـ"فعل على طريقة فعل": يراد بذلك الفعل المبنى للمعلوم، فيخرج بذلك الفعل المبنى للمجهول؛ لأنه يطلب نائب الفاعل، نحو: ضرب محمد. فـ"محمد" نائب فاعل.

والمراد بـ" أو شبهه": أن الفاعل يرفع بالفعل التام المعلوم، أو يرفع بما يشبه الفعل المعلوم.

والمراد بشبه الفعل ما يلي:

أ) اسم الفاعل، نحو: أقام الزيدان؟ فـ"الزيدان": فاعل، رافعه اسم الفاعل "قائم"، ونحو: أتى زيد مدبرًا وجهه.

ب) الصفة المشبهة، نحو: زيد حسن وجهه.

ت) المصدر، نحو: عجبت من ضرب زيد عمرًا. فـ"ضرب": مصدر أضيف إلى فاعله "زيد".

أو اسم المصدر، نحو: من قبلة الرجل امرأته الوضوء.

فقبلة: اسم مصدر أضيف إلى فاعله الرجل.

ث) اسم الفعل، نحو: هيهات العقيق.

ج) شبه الجملة، نحو: زيد عندك أبوه، ونحو: في الدار غلاماه. فأبوه، وغلاماه: فاعلان عاملهما محذوف وجوبًا.

ح) أفعل التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه، فأبوه مرفوع بالأفضل.

الفاعل قسمان: ظاهر، ومضمر.

أ) الفاعل الظاهر: ويكون اسمًا ظاهرًا، نحو: اصطاد محمد، فـ: "محمد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وهو اسم ظاهر.

ب) الفاعل المضمر: ويكون، نحو: ضربت، وضربنا للمتكلم، فـ"التاء" ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل، و "نا" ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل.

أمثلة عن الفاعل العاقل:

الفعل "ضرب": فيه ضمير مستتر تقديره هو، في محل رفع فاعل.

الفعل "ضربت": فيه ضمير مستتر تقديره هي، في محل رفع فاعل.

الفعل "ضربا": فيه ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل "ألف الاثنين".

الفعل "ضربوا": فيه ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل "واو الجماعة".

الفعل "ضربن": فيه ضمير متصل مبنى على الفتح في محل رفع فاعل "نون النسوة".

obeikandl.com

الفاعل مرفوع: سواء كان الفعل متصرفًا، نحو: أتى محمد، أو جامد "غير متصرف"، نحو: نعم الرجل.

ويشترط أن يكون الفعل "تامًا" غير ناقص.

فائدة:

إذا لم يسند إلى الاسم فعل، أو شبه فعل فليس بفاعل، نحو: محمد أخوك، ونحو: محمد قام أبوه، ونحو: محمد قائم غلامه.

أنواع الفاعل: الأول: أن يكون اسمًا صريحًا، نحو: قام محمد. فـ"محمد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الثاني: يكون الفاعل مصدرًا مؤولًا، نحو: يعجبني أن تقوم. فالمصدر المؤول "أن تقوم" في محل رفع فاعل، تقديره: قيامك.

الثالث: يكون الفاعل ضميرًا متصلًا، أو: منفصلا.

فمثال الضمير المتصل، نحو: لعبت، لعبا، لعبوا، لعبن.

ومثال الضمير المنفصل، نحو: "أنا" ما قام إلا أنا، ونحو: ما ذهب إلا أنت، الفاعل ضمير منفصل "أنت".

يكون الفاعل مجرور لفظًا في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يضاف المصدر إلى فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ** ﴾ **[سورة الحج آية: ٤٠]**، فالمصدر "دفع" أضيف إلى فاعله "الله" فأصبح الفاعل مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًا.

الثاني: أن يكون الفاعل مجرورًا، بـ"من" الزائدة، وذلك بشرط أن يكون نكرة، وأن يسبق بنفي، أو نهي، أو استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ** ﴾ **[سورة المائدة آية: ١٩]**، فـ"بشير": فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

الثالث: أن يكون مجرورًا بالياء الزائدة، وهو في ذلك على ثلاثة أنواع:

أ) واجب الجر لفظًا، وذلك في الفعل الماضي "أفعل" الذي جاء في صورة الأمر في باب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ** ﴾ **[سورة مريم آية: ٣٨]**، فـ"الضمير": "هم"، محله القريب الجر بحرف الجر الزائد "الباء"، ومحله البعيد فاعل.

ب) جره كثير غالب، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ **[سورة الفتح آية: ٢٨]**، فلفظ الجلالة "الله" فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

ت) شاذًا، وذلك فيما عدا فاعل التعجب، وفاعل كفي، وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَـــم يأتِيـــكَ، والأنبـــاءُ تَنمِـــي بِـــما لاقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيـــادِ

فالباء في "بما" زائدة، وما اسم موصول في محل رفع فاعل "يأتي".

تأخير الفاعل عن رافعه: يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان رافعه فعلًا، أو شبهه، نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وزيد قائم غلاماه.

ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا يقال: زيد قام، على اعتبار أن "زيد" فاعل مقدم، بل هو في هذا المثال مبتدأ خبره جملة "قام"، وفاعل "قام" ضمير مستتر تقديره "هو"، فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهرًا، أم ضميرًا مستترًا؛ لأن

تقديم الفاعل يرفع في اللبس بينه وبين المبتدأ، فلا يدرى السامع أردت الابتداء بـ"زيد" والإخبار عنه بـ"قام"، أم أردت إسناد "قام" إلى زيد على أنه فاعل.

بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل، ومنها:

أ) الفعل المؤكد: كما في قول الشاعر: أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس. فالفعل الثاني "احبس" مؤكد للفعل الأول توكيدًا لفظيًا؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق للفعل الأول.

ب) الفعل المبنى للمجهول، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ** ﴾ **[سورة يوسف آية: ٤١]**، فالفعل المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل لا إلى فاعل.

ت) كان الزائدة، كما في قول الشاعر:

لِلَّهِ دَرّ أَنــوُ شَرْوانَ مِــنْ رَجُــل

مَـا كَـانَ أعْرَفَـهُ بالـدُّونِ والسِّـفِل

فـ"كان" زائدة وقعت بين "ما" التعجبية، وفعل التعجب، وهي لا تحتاج إلى فاعل على الراجح عند المحققين.

ث) الفعل المكفوف عن العمل بـ"ما" الكافة، نحو: قلما، طالما، كثر ما، وذلك بناءً على ما ذهب إليه سيبويه.

تجريد الفعل من علامتي التثنية، والجمع إذا أسند إلى فاعل ظاهر: مذهب جمهور العرب: أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى كان، أو جمعًا، وجب تجريده من علامة تدل على التثنية، أو الجمع فيكون حاله كحاله إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: قام المحمدان، وقام المحمدون، وقامت الفاطمتان، وقامت الفاطمات، ولا يجوز أن

تقول: قاما المحمدان، ولا قاموا المحمدون...إلخ.

فائدة:

ولكن هناك طائفة من العرب أجازوا ذلك، يعنى: قاما المحمدان، وقاموا المحمدون، وقمن الفاطمات، فتكون: الألف، والواو، والنون، أحرف تدل على التثنية، والجمع.

حكم حذف الفعل، وإبقاء الفاعل: يجوز حذف الفعل إذا دل عليه دليل، نحو: من ذهب؟ فتقول: محمد، والتقدير: محمد ذهب.

كما يجوز حذف الفعل وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ** ﴾ **[سورة التوبة آية: ٦]**، فأحد: فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد. فكل اسم مرفوع وقع بعد "إن، إذا" الشرطيتين فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعد، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ**﴾ **[سورة الانشقاق آية: ١]**، فالسماء: فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وهذا هو مذهب جمهور البصريين.

باب اسم الفعل

قال ابن هشام: يعمل عمل فعله سبعة: اسم الفعل، كـ: هيهات، وصَهْ، ووي، بمعنى: بعد: واسكت، وأعجب. ولا يحذف، ولا يتأخر عن معموله، و "كتاب الله عليكم" متأول. ولا يبرز ضميره.

ويجزم المضارع في جواب الطلب منه، نحو: "مكانك تحمدي أو تستريحي".

ولا ينصب.

والأسماء التي تعمل عمل أفعالها، وهي سبعة:

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

أ) ما سمى به الماضي، كـ "هيهات" بمعنى: بعد، قال الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

وَهَيهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُواصِلُهْ

هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بعد، "هيهات" توكيد للأول.

العقيق: فاعل بهيهات، مرفوع بالضمة الظاهرة، ومن: الواو حرف عطف. من: اسم موصول، معطوف على العقيق، مبنى على السكون في محل رفع، به: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف واقع صلة للموصول، وهيهات: الواو حرف عطف. خل: فاعل لاسم الفعل. بالعقيق: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة. نواصل: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبًا، والهاء ضمير مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لخل.

ب) وما سمى به الأمر، كـ "صه" بمعنى: اسكت، وفي الحديث: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه، فقد لغوت"، كذا جاء في بعض الطرق.

ت) وما سمى به المضارع، كـ "وي" بمعنى أعجب. وقال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص آية: ٨٢]، أي؛ أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه: "وا"، قال الشاعر:

وَا بِـأَبِي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ كَـأَنَّما ذُرَّ عليـه الزَّرْنَـبُ

وا: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا "بأبي" جار ومجرور خبر مقدم، وأنت: مبتدأ مؤخرًا، وفوك: الواو حرف عطف، فو: عطف على أنت، مرفوع بالواو ونيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف مضاف إليه، كأنما: كافة ومكفوفة متعلق بذر، الزرنب: نائب فاعل.

وَاهًـا لسَـلمى ثُـمَّ وَاهًـا وَاهـا يـا لَيْـتَ عَيْنَاهـا لَنَـا وَفَاهَـا

واها: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، لسلمى: جار ومجرور متعلق باسم الفعل، ثم: حرف عطف، يا: حرف نداء، والمنادى فيه محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، ليت: حرف تمنى ونصب، عينًا: اسم ليت حرف تمن ونصب، عينا: اسم ليت منصوب بالألف نيابة عن الفتحة على لغة من يلزم المثنى الألف، وضمير الغائبة مضاف إليه، لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت، وفاها: الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة.

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في "عليك زيدًا" بمعنى: الزم زيدًا، أن يقال: زيدًا عليك، خلافًا للكسائي، فإنه أجازه محتجًا عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [سورة النساء آية: ٢٤]، زاعمًا أن معناه: عليكم كتاب الله، أي: الزموه، وعند البصريين أن "كتاب الله"، مصدر محذوف العامل، و "عليكم" جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدر، والتقدير: كتب الله ذلك كتابًا عليكم، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [سورة النساء آية: ٢٣]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالًا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه: تقول: "نزال نحدثك" بالجزم، كما تقول: إنزل نحدثك؛ وقال الشاعر:

وَقَـوْلِي كُلَّـما جَشَـأَتْ وَجَاشَـتْ

مَكَانَـك تُحْمَـدِي أَو تسْـتَرِيحِي

وقولي: الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل الفعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد، مرفوع بالضمة المقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، وكلما: ظرف متعلق بالمصدر "قول"، وجشأت: فعل ماضي، والتاء تاء التأنيث. وجاشت: مثلها والواو، للعطف، مكانك: مكان، اسم فعل أمر بمعنى اثبتي، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف: حرف دال على الخطاب. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، تحمدي: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، بحذف النون والياء فاعل.

ومن أحكامه: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه، لا تقول: "مكانك فتحمدي، واسكت فنحدثك" خلافًا للكسائي.

obeikandl.com

باب تأنيث الفعل الماضي

يؤنث الفعل الماضي بتاء ساكنة في آخره إذا كان فاعله مؤنثًا سواء كان مؤنثًا حقيقيا، نحو: قامت فاطمة، أو مؤنث مجازيا، مثل: طلعت الشمس.

فـ"فاطمة" في المثال الأول مؤنث حقيقي، والشمس في المثال الثاني مؤنث مجازي.

والمراد بالمؤنث المجازي، هو: ما لا يلد ولا يتناسل، ك: الشمس، والأرض، والسماء.

فائدة:

الفعل المضارع يؤنث بتاء متحركة في أوله، نحو: تذهب خديجة، وتطلع الشمس.

يجب تأنيث الفعل الماضي في موضعين:

الأول: إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى مؤنث حقيقي، أو مجازي، نحو: هند قامت، والشمس طلعت، ولا يجوز أن تقول: هند قام، ولا: الشمس طلع، فإن كان الضمير منفصلًا لم يؤت بالتاء، نحو: هند ما قام إلا هي.

الثاني: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند.

تأنيث الفعل إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي:

إذا فصل بين الفعل، وفاعله المؤنث الحقيقي بغير "إلا" جاز تأنيث الفعل، وجاز تذكيره، والأفضل التأنيث، نحو: قام اليوم هند، والأفضل: "قامت".

فائدة:

إذا فصل بين الفعل، وفاعله المؤنث بـ"إلا"، فالأفضل تذكير الفعل، نحو: ما قام إلا هند، و: ما طلع إلا الشمس.

تأنيث الفعل، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعًا: إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكر، أو لمؤنث، أو كان الفاعل جمع مؤنث سالم جاز إثبات التاء، وحذفها، نحو: قال الأعراب، وقالت الأعراب، ونحو: قال الفواطم، وقالت الفواطم، ونحو: قام الهندات، وقامت الهندات.

وعلة حذف التاء : أن الفاعل مؤول " بالجمع " فيكون مذكر المعنى ، ولذلك يؤتى بفعله خاليًا من التاء

وعلة إثبات التاء: أن الفاعل مؤول "بالجماعة" فيكون مؤنث في المعنى، ولذلك يؤتى بفعله خاليًا من التاء.

جمع التكسير لمذكر، تقول: قام الرجال، قامت الرجال.

جمع التكسير لمؤنث، تقول: جاء القوم، جاءت القوم.

اسم الجمع، تقول: جاء القوم، جاءت القوم.

ومذهب جمهور البصريين: يجوز تأنيث الفعل، وتذكيره في أربعة أنواع فقط، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث.

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير. وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث.

باب أفعال المدح والذَّم

يجيء فاعل "نعم" و "بئس" على ثلاثة أنواع، هي:

الأول: أن يكون محل بأل، وهي أل التعريف، نحو: "نعم الرجل زيد، وبئس الرجل زيد".

الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما فيه أل، نحو: "نعم غلام الرجل زيد، وبئس غلام الرجل زيد".

الثالث: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا مفسرًا بنكرة منصوبة بعده على التمييز، نحو: "نعم رجلًا زيد"، رجلًا: نكرة منصوبة على التمييز.

إعراب: نعم الرجل زيد.

نعم: فعل ماضي جامد لإنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

زيد: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وجملة "نعم الرجل" في محل رفع خبر مقدم.

إعراب أفعال الباب وما جرى مجراها:

شرف: فعل ماضي لإنشاء المدح جامد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

بئس: فعل ماضي لإنشاء الذم جامد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

خبث: فعل ماضي لإنشاء الذم جامد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

ساء: فعل ماضي لإنشاء الذم جامد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

حكم تصرف فعلي "المدح" و "الذَّم":

أفعال المدح والذم لا تتصرف؛ لأنها جامدة، حيث تلزم صورة الماضي، وكذلك ما جرى مجراهما.

الخلاف بين النحويين في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:

اختلف النحويون في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نحو قولنا: "نعم الرجل رجلًا زيد" على ثلاثة مذاهب:

مذهب البصريين: أنه لا يجوز الجمع بينهما مطلقًا سواء أفاد التمييز فائدة أم لم يفد.

مذهب الكوفيين: أنه يجوز الجمع بينهما مطلقًا سواء أفاد التمييز فائدة أم لم يفد.

المذهب الثالث، فصل القول في هذه المسألة، فقالوا: إذا أفاد التمييز فائدة جاز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، نحو: "نعم الرجل فارسًا زيد"، وإذا لم يفد التمييز فائدة فإن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز لا يجوز، نحو: "نعم الرجل رجلًا زيد".

الدليل على فعلية "نعم"، و "بئس": أستدل على فعليتهما بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: "نعمت المرأة هند"، و "بئست المرأة دعد". وهذا مذهب جمهور النحويين.

وذهب الكوفيون ومنهم الفَّراء إلى أن "نعم"، و "بئس" اسمان؛ واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: "نعم السير على بئس العير"، وقولهم: "والله ما هي بنعم الولد".

وهو مذهب ضعيف، حيث لم تجر "بئس"، و "نعم" فهما مبنيان على الفتح، وكذلك الاسم الذي أتى بعدهما أتى مرفوعًا "العيرُ، الولدُ" وفيه دلالة على فعليتهما وعليه حرف الجر لم يدخل على "نعم"، و "بئس"، وإنما دخل على اسم مجرور محذوف تقديره: بمقول فيه، أي: نعم السير على عير مقول فيه بئس العير.

إعراب الاسم المخصوص بالمدح والذَّمّ:

إذا كان متأخرًا، نحو: "نعم الرجل زيد" ففيه ثلاثة أوجه إعرابية:

الأول: زيد: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة "نعم الرجل" في حل رفع خبر مقدم، وهو مذهب الجمهور.

الثاني: زيد: خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره، هو.

الثالث: زيد: مبتدأ لخبر محذوف تقديره، هو، وهو أضعف الأوجه الثلاثة.

وإذا كان المخصوص بالمدح أو الذم متقدمًا، نحو: "زيد نعم الرجل"، ففيه وجه واحد من الإعراب، هو:

زيد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

نعم: فعل ماضي جامد لإنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ "زيد".

حكم حذف المخصوص بالمدح والذم: إذا دل عليه دليل يشعر به حُذف، نحو: ﴿ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾ [سورة ص آية: ٤٤]، أي: نعم العبد أيوب، ومنه: "نعم الرجل زيد، نعم المهذب" فحذف المخصوص من الثاني لدلالة الأول عليه.

إعراب "ما" الواقعة بعد "نعم"، و "بئس":

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [سورة النساء آية: ٥٨]، وقال: ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ ﴾ [سورة البقرة آية: ٩٠]، ونحو: نعم ما يقول الفاضل.

لنا في إعراب "ما" الواقعة بعد "نعم"، و "بئس" وجهان:

أولهما: أن تعرب فاعلًا، وتكون جملة: "يعظكم به، اشتروا به أنفسهم، يقول الفاضل" في محل رفع صفة للمخصوص بالمدح أو الذم محذوف، تقديره، نعم الشيء.

الثاني: أن تُعرب "ما" تمييزًا، وفاعل "نعم أو بئس" ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو، وتكون الجملة بعدهما في محل نصب صفة "ما".

حركة "حاء" "حبذا" إذا وقع بعدها "ذا"، نحو: حبذا زيد".

وإذا وقع "حبّ" اسم ظاهر جاز في الحاء، وجهان: الفتح، نحو: حَبُ زيد، والضم، نحو: حُبُّ زيد.

ويجوز في الاسم بعدها وجهان: الرفع، والجر بباء زائدة.

مثال: "حُبَّ زيد"، أو "حُبَّ بزيد".

حُبّ: فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

فائدة:

كلمة "ذا" الواقعة بعد "حبَّ" للزوم صورة الإفراد والتذكير، وإن تغير المخصوص بالمدح أو الذم بعدها بالتذكير أو التأنيث أو الجمع؛ لأنها أشبهت الأمثال، والأمثال لا تتغير، حبذا محمد، حبذا المحمدان، حبذا المحمدون، حبذا فاطمة، حبذا الفاطمتان، حبذا الفاطمات.

إعراب "حبَّذا":

اختلف النحويون في إعرابها على ثلاثة أوجه:

الأول: اعتبار حبذا فعل وفاعل أي جملة فعلية وما بعدها لها ثلاثة أوجه في الإعراب:

مبتدأ مؤخر، خبر لمبتدأ محذوف، مبتدأ لخبر محذوف.

الثاني: جعلت كلمة واحدة على أنها جملة اسمية.

حبذا: مبتدأ، وزيد خبر، ويجوز أن تكون حبذا خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر.

الثالث: وهو أضعفها وهو الأخير، واعتبر حبذا كلها فعل ماضي.

زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

إعراب: لا حبَّذا:

لا: حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب.

حبذا: فعل ماضي.

زيد: فاعل مرفوع بالضمة وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو أضعف أوجه الإعراب.

obeikandl.com

باب الأفعال الجامدة

الأفعال الجامدة عكس المتصرفة، وسماها بعض النحاة بالأفعال غير المتصرفة، وقد قسم السيوطي الفعل إلى متصرف وغير متصرف، وقال: الفعل المتصرف هو ما اختلفت أبنيته باختلاف زمانه وهو كثير، وجامد بخلاف ذلك. ومن هنا نجد أن السيوطي وضع الفعل الجامد عكسا للفعل المتصرف.

وقد سلك محمد محي الدين عبد الحميد مسلك السيوطي في تقسيمه للفعل إلى جامد ومتصرف، عندما أورد الأول أدلة النحاة على أن "ليس" حرف فقال: إنه "أي ليس" جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

والأفعال الجامدة، كـ "عسى" لا تصرف ولا تمثل في الميزان الصرفي؛ لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف أيضًا، من حيث أداؤه معنى مجردًا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم واحدة لا يزايلها، وذلك، مثل: "ليس، وعسى، ونعم، وبئس".

الاسم يخضع لجدول "صرفي"، ولا يصرف من الأسماء إلا الممكن في الاسمية.

والفعل يخضع لجدول "تصريفي"، والأفعال كلها بالتقريب متصرفة؛ غير أنه وردت أفعال قليلة بعضها لا يستعمل إلا بصورة واحدة، ويقال له "جامد"، ولئلا تشترك مفردة "جامدة" في جدول المعجم والصرف، وتسمى "المتصرف تصرفًا ناقصًا"، وهو قسمان:

الأول: ما يلازم صيغة واحدة، ومنه:

أ) ما يلازم صيغة الماضي "عسى – ليس".

ب) ما يلازم صيغة الأمر "هب – تعال".

الثاني: ما لا يؤخذ منه إلا المضارع، أي: لا يتصرف وفق الطريقة المألوفة، وهو قليل، ومنه:

أ) "ما برح، ما انفك، ما فتئ"؛ وهي من أخوات "كان" الناقصة، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط.

ب) "أوشك، كاد"، وهما من أفعال المقاربة، ولا يؤخذ منهما غير مضارع فقط.

obeikandl.com

باب لا النافية للجنس

هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، أي: يراد بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نصًا، لا على سبيل الاحتمال.

مثال: فإذا قلت: لا رجل في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحد من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لا رجل في الدار بل رجلان؛ لأن "لا" في هذا المثال ليست نصًا في نفي الجنس إذ يحتمل فيها؛ نفي الواحد، ونفي الجنس، وتسمى لا النافية للوحدة، وهي المشبهة بليس؛ إذ يقع بعدها الاسم مرفوعًا، نحو: لا رجل قائمًا بل رجلان، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد، وغير جائز على تقدير نفي الجنس.

عمل لا النافية للجنس: لا النافية للجنس تعمل عمل إن، فـ "تنصب" المبتدأ، ويسمى اسمها، و"ترفع" الخبر، ويسمى خبرها. ولا فرق في عملها سواء تكررت، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، أم لم تتكرر، نحو قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٥٦]، ونحو قولك: لا غلام رجل قائم.

شروطها: عملها مع التكرار جائز، وعملها مفردة بدون تكرار واجب، ولكنها لا تعمل سواء تكررت، أم لا، إلا بعد اكتمال شروطها، وهي:

الأول: أن تكون نصًا في نفي الجنس، كما بينا.

الثاني: أن يكون اسمها، وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة، وأما ما ورد من المعرفة فمؤول بنكرة، كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، وأولها بعض النحاة بتأويلين:

أولها: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها،

وثانيها: أن يجعل "أبا حسن" عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وذلك مثل تأويلهم: "لا يوسف اليوم ولا عنترة" في باب الاستعارة، بيوسف المتناهي في الحسن، وعنترة المتناهي في الشجاعة، والتأويل: لا جميل كيوسف، ولا شجاع كعنترة.

وضابطه: أن يؤول الاسم بما اشتهر به من الوصف.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل. فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات آية: ٤٧] فالفاصل هذا الخبر، ولذلك ألغى عملها.

الرابع: ألا يدخل عليها جار. فإن دخل عليها جار ألغيت، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء.

أحوالها: لا النافية للجنس، لا يخلو اسمها من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مضافًا، نحو: لا غلام رجل حاضر.

وحكمه: النصب، مع ملاحظة أن يكون مضافًا إلى نكرة؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة. فإذا أضيف إلى معرفة بطل عملها؛ لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة.

الثاني: أن يكون مضارعًا للمضاف، أي: مشابهًا له، ويسمى الشبيه بالمضاف، وهو كل اسم له تعلق بما بعده، إما تعلق بعمل، نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهر.

ولا خيرًا من زيد راكب "فجبلًا، ومن زيد" معمولان لـ"طالعًا"، و "خيرًا".

وإما تعلق بعطف، نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، فـ"ثلاثين" معطوفة على ثلاثة.

حكمه: النصب أيضًا.

الثالث: أن يكون مفردًا، أي: ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، والجمع.

حكمه: البناء على ما كان يُنصب به، فإن كان مفردًا ليس مثنى، ولا جمعًا بُنى على الفتح؛ لأن المفرد نصبه بالفتح، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة آية: ٢].

وإن كان مثنى، أو جمع مذكر سالم بُنى على الياء؛ لأن نصبهما بالياء؛ نحو: لا مسلمين خائفان، ونحو: لا مسلمين خائفون.

وإن كان جمع مؤنث سالمًا بُنى على الكسر؛ لأن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: لا مسلمات متبرجات.

وكل ما سبق مبنى محل نصب اسم لا.

سبب بناء المفرد مع "لا": لكون الاسم المفرد مركبًا مع "لا"، وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر.

مثال: لا رجل: رجل معرب، وإن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء. وكذلك: "مسلمين، ومسلمين" معربان منصوبان بالياء. قال المبرد: لعدم شبهها بالحرف الذي ليس من خصائصه التثنية، والجمع، ومع ذلك فهو متفق مع الجمهور على بناء اسم "لا" المجموع جمع تكسير، مع أن الجمع من خصائص الأسماء.

وأما جمع المؤنث السالم، فيه مذاهب مختلفة، ونكتفي بمذهب واحد، بأنه يُبنى

على الكسر مع غير تنوين، نحو: لا مسلمات سافرات.

حكم نعت اسم "لا" المبنى: إذا كان اسم "لا" مبنيًا "مفردًا"، ونعت بمفرد، جاء بعده مباشرة، أي: لم يفصل بينهما فاصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه، نكتفي بوجه واحد، وهو البناء على الفتح؛ لتركب النعت مع الاسم، نحو: لا رجل ظريف.

حكم الفصل بين اسم لا، والنعت: إذا فُصل بين اسم "لا"، والنعت، أو إذا كان النعت معربًا، ليس مفردًا، جاز في النعت وجهان: الرفع، والنصب. ولا يجوز البناء.. فمثل الفصل بين اسم "لا"، والنعت: لا رجل فيها ظريف، برفع النعت فيها "ظريف".

ويجوز نصب النعت "ظريف"، فتقول: لا رجل فيها ظريفًا، ولا يجوز البناء؛ لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم، ولا يمكن التركيب مع الفصل بينهما، ولا فرق في هذا الحكم، وهو امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردًا، ك "كلمة رجل" في المثال السابق، أو أن يكون المنعوت غير مفرد، نحو: لا طالعًا جبلًا ظريف، ويجوز: ظريفًا، وامتنع البناء؛ لأنه لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد، وهو في هذا المثال شبيه بالمضاف.

حكم المعطوف على اسم لا النافية للجنس: إذا لم تتكرر "لا" جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول: الرفع، والنصب، ولا يجوز البناء على الفتح؛ فتقول: لا رجل وامرأة، ويجوز أن تقول: لا رجل وامرأة. ففي الأول على الفتح معطوف على المنصوب، وفي الثانية مرفوعة على أنها خبر "لا".

حكم البدل من اسم "لا" وحكم توكيده: إن كان البدل نكرة كاسم "لا" جاز

فيه الرفع، والنصب، نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها، ويجوز: لا أحد رجل وامرأة فيها.

أما إن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، نحو: لا أحد زيد وعمرو فيه؛ لأن البدل في هذا المثال لا يصلح لعمل "لا" لكونه معرفة.

أما التوكيد: فإن كان معنويًا فيمتنع توكيد اسم لا به؛ بناء على أن التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة؛ لأن ألفاظه معارف.

فائدة:

إن كان التوكيد لفظيًا فالأولى في اللفظي منه أن يكون على لفظ المؤكد مجردًا من التنوين، ويجوز رفعه ونصبه.

أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس:

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت "لا" على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: ألا رجل قائم؟ وألا غلام رجل قائم؟ وألا طالعًا جبلًا ظاهر؟

وكذلك حكم المعطوف، والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كـ "حكمها" قبل دخولها، وهو قول ابن مالك.

إذا قصد بالاستفهام التوبيخ: نحو: ألا رجوع وقد شبت؟

حكمها: كسائر الأحكام السابقة.

إذا قصد بالاستفهام عن النفي: نحو: ألا رجل قائم؟

حكمها: كسائر الأحكام السابقة.

إذا قصد بـ"ألا" التمنى: نحو: ألا ماءَ ماءَ باردًا؟ فمذهب سيبويه: أنه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يكون لها خبر، ولا يجوز إلغاؤها، ولا يجوز رفع التابع النعت، أو العطف مراعاة لمحل "لا" واسمها؛ لأن مذهب سيبويه ومن معه: ألا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، فقولهم: ألا ماءَ ماءَ باردًا؟ كلمة "ماء" الثانية نعت للأولى مبنية على الفتح؛ لأنها بمنزلة المركب المزجي مع اسم "لا".

ويمتنع رفعها عند سيبويه إذا راعيت محل لا مع اسمها. ويتعين تنوين "باردًا"؛ لأن العرب لم تركب أربعة أشياء.

حذف خبر لا النافية للجنس: إذا دل على لا النافية للجنس دليل وجب حذفه عند التميميين، والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، نحو أن يُقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: لا رجل، بحذف الخبر "قائم"؛ لأنه معطوف من السؤال، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين، وجائز بكثرة عند الحجازيين.

ولا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كما في المثال السابق، أو أن يكون الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، نحو أن يُقال: هل عندك رجل؟ أو: هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: **«لا أحد أغيرُ من اللَّهِ»**.

باب الفعل المضارع المنصوب

ينصب الفعل المضارع إذا سبقته أداة من أدوات النصب. وتختلف أداة النصب في حالتي المضارع الصحيح الآخر، وتكون أداة نصبه الفتحة الظاهرة، بينما في المضارع المعتل الآخر، تكون أداة نصبه الفتحة المقدرة.

أدوات نصب الفعل المضارع هي: أن، لن، إذن، كي، لام كي، لام الجحود، حتى، الجواب بالفاء والواو، أو.

أي ينصب الفعل المضارع بعشرة نواصب، وهي:

أن: وتنصب ظاهرة ومضمرة، وهي حرف مصدر ونصب؛ وذلك لأنها تؤول مع الفعل المضارع الذي نصبته بمصدر، ومثاله:

يعجبني أن تفهم. الفعل تفهم مضارع منصوب بفتحة ظاهرة.

لن: حرف نفي ونصب؛ لأنها تنفي وقوع الفعل وتنصبه، ومثاله:

لن ألعب. الفعل ألعب مضارع منصوب بفتحة ظاهرة.

إذن: حرف جواب وجزاء، ومعنى ذلك: أنه إذا قال لك قائل: سأزورك في الصباح، فقلت له: إذن أكرمك، فقد أجبته وجازيته.

ويشترط في "إذن" لكي تنصب الفعل المضارع ثلاثة شروط:

الأول: أن تقع "إذن" في صدر الجواب، مثل: أن يقول القائل: سأزورك في الصباح، فتقول له: إذن أكرمك. فنلاحظ وقوع "إذن" في صدر الجواب – وتكون "إذن" غير ناصبة إذا وقعت داخل الجملة، مثل أن تقول: أحمد إذن يكرمك – فهنا

"إذن" غير ناصبة.

الثاني: أنه يشترط في "إذن" كي تكون ناصبة؛ ألا يفصلها بين الفعل كلام، فإذا قلت: إذن لا أكرمك. فنجد أن "إذن" هنا غير ناصبة.

الثالث: أن يكون الفعل بعدها دالًا على الاستقبال، فلو دل على الحال لما جاز النصب، مثل: إجابتك لمن قال لك: إني أحبك، فتقول: إذن تصدق.

كي: وهي حرف مصدر ونصب، ويشترط فيها حتى تنصب الفعل المضارع بعدها؛ أن تسبق بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا، مثل في حالة لام التعليل لفظًا: ذاكر لكي تنجح – فنجد أن "كي" سبقها لام التعليل لفظًا.

ومثل في حالة لام التعليل تقديرًا: ذاكر كي تنجح.

أما إذا لم يسبق "كي" لام التعليل لفظًا أو تقديرًا، فالفعل بعدها ينصب بأن مضمرة وجوبًا بعد "كي"، فكأنك قلت: ذاكر كي أن تنجح، ولكن لا يجوز أن تظهر "أن".

لام الجحود: وهي اللام التي تسبق بـ :"ما كان"، أو: "لم يكن"، أو "إن كان"، مثل: قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡ** ﴾ **[سورة الأنفال آية: ٣٣]**. فيعذب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وهي مسبوقة بما كان.

قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ** ﴾ **[سورة النساء آية: ١٦٨]**. فيغفر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود وهي مسبوقة "بلم يكن".

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [سورة إبراهيم آية: ٤٦]. فتزول: فعل مضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود المسبوقة بـ"إن كان".

حتى: وهي للغاية والنصب يكون بأن مضمرة وجوبًا بأن مضمرة وجوبًا بعدها، مثل قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [سورة طه آية: ٩١]. فيرجع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى.

الجواب بالفاء والواو: أي أن الفعل المضارع ينصب إذا وقع بعد فاء سببية أو واو المعية الواقعتين في جواب نفي أو طلب، والنصب يكون كذلك بأن مضمرة وجوبًا بعدهما، ومثال النفي قوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [سورة فاطر آية: ٣٦]، يموتوا: فعل مضارع منصوب "بأن" مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي، وهو قوله: "لا يقضى".

والطلب ثمانية أشياء:

الأول: الأمر مثل:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر، وهو قوله: "سيرى".

الثاني: الدعاء مثل:

ربَّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ

أعدل: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في

جواب الدعاء، وهو قوله: "رب وفقني".

الثالث: النهي، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى** ﴾ [سورة طه آية: ٨١]. يحل: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي، وهو قوله: "لا تطغو".

ومثال واو المعية قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

تأتى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي، وهو قوله: "لاتنه".

الرابع: السؤال أو الاستفهام، مثل:

هَـل تَعْرِفُـونَ لُبَانَـاتِي فَـأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيُرْتَدَّ بعضُ الروح للجَسَدِ

أرجو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وهو قوله: "هل تعرفون".

الخامس: العرض: وهو الطلب برفق ولين، مثل:

يا ابنَ الكرام ألا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كمَنْ سمِعَا

تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض، وهو قوله: "ألا تدنو".

السادس: التحضيض: وهو الطلب بشدة وإزعاج، مثل قوله تعالى: ﴿ **رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ** ﴾ [سورة المنافقون آية: ١٠].

أصدق: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في

جواب التحضيض، وهو قوله: "لولا أخرتنى".

السابع: التمنى: وهو طلب ما يستحيل عادَّة أو ما فيه عسر، مثل:

أَلا لَيْـتَ الشَّـبابَ يَعُـودُ يَومًـا فـأُخبرَهُ بـما فَعَـل المَشِـيبُ

أخبر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب التمنى، وهو قوله: "ليت الشباب يعود يومًا".

الثامن: الترجى: وهو طلب ما يقرب حصوله عادَّة. مثل: لعل الله يشفينى فأزورك.

أزور: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجى، وهو قوله: "لعل الله أن يشفينى".

الناصب العاشر والأخير: "أو" ويأتي بمعنى "إلى"، مثل قوله:

لأَسْتَسْـهِلَنَّ الصَّـعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَـى فَـمَا انْقَـادَتِ الآمَـالُ إلاَّ لِصَـابِرِ

أدرك: فعل مضارع نصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى: "إلى"، أي: إلى أن أدرك المنى.

أمثلة للإعراب: على الإنسان أن يعمل واجبه.

يعمل: فعل مضارع منصوب بعد "أن"، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة؛ لأن الفعل "يعمل" صحيح الآخر.

يجب أن تسعى في الخير.

الفعل "تسعى" مضارع منصوب بعد "أن"، وعلامة النصب الفتحة المقدرة؛ لأنه معتل الآخر "بالألف". والفعل المعتل لا تظهر عليه علامة الإعراب.

obeikandl.com

باب الفعل المضارع المجزوم

يجزم الفعل المضارع إذا سبقه أداة من أدوات الجزم، وهي على قسمين: قسم يجزم فعلًا واحدًا، وقسم يجزم فعلين:

أولا: أدوات الجزم التي تجزم فعلًا واحدًا:

أ) لم: وهي حرف نفي وجزم وقلب، فهي تنفي وقوع الفعل وتجزمه وتقلب دلالته من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي.

وسبب تسميتها بحرف نفي؛ لأنها تنفي وقوع الفعل الذي بعدها.

وسبب تسميتها بحرف جزم؛ لأنها تجزم الفعل الذي بعدها.

وسبب تسميتها بحرف قلب؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع.

ب) لمَّا: وهي حرف نفي وجزم وقلب. أي أنها مثل "لم" في عملها، ويوجد اختلاف بسيط بينهما من حيث النفي: فـ"لم" تنفي وقوع الفعل الذي بعدها قبل زمن التكلم. فقولنا: "لم تأكل" يعنى عدم الأكل قبل النطق أو التكلم. أما "لمَّا" فإنها تنفي وقوع الفعل الذي بعدها حتى أثناء التكلم. فقولنا "لما يأكل" يعنى عدم الأكل في الماضي وأثناء التكلم.

وعند النفي بـ"لم" فإن المتكلم لا يعرف إن كان الفعل المنفي سوف يقع مستقبلًا أو لا. وأما عند النفي بـ"لما" فإن المتكلم يتوقع حدوث الفعل بعد الكلام. فقولنا "لم يأكل" يعنى عدم الأكل دون معرفة أو توقع للأكل مستقبلًا، وأما "لما يأكل" فإنه يعنى أن الأكل لم يقع فيما سبق، ولكنه متوقع مستقبلًا.

ت) ألم: هي نفسها "لم"، ودخلت عليها همزة التقرير، وهي التي تجعل المخاطب يقر بما خاطبته به، مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [سورة الشرح آية: ٣]، فنشرح: فعل مضارع بـ"ألم"، وعلامة جزمه السكون، والفرق بين "لم"، و "ألم" أن دخول الهمزة على "لم" منعها من النفي.

ث) ألمَّا: هي نفسها "لمَّا" ولكن دخل عليها همزة التقرير، مثل: ألما أعطف عليك. فـ"أعطف" فعل مضارع مجزوم بـ"ألما" وعلامة جزمه السكون، ولا تجد فرق بين "لما" و "ألما".

ج) لام الأمر، وتسمى "لام الطلب" وهي تستعمل للحث والحض على القيام بفعل ما، ويكون الطلب من أعلى إلى أدنى، مثل قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [سورة الطلاق آية: ٧]، ينفق: فعل مضارع مجزوم بـ"لام الأمر"، وعلامة جزمه السكون.

ح) لام الدعاء: إذا كان الطلب من أدنى إلى أعلى، مثل قوله تعالى: ﴿ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [سورة الزخرف آية: ٧٧]، يقض: فعل مضارع مجزوم حذف حرف العلة.

خ) لا الناهية: وهي التي تستعمل – غالبًا – لنهي المخاطب عن القيام بفعل ما، ويكون النهي من أعلى إلى أدنى، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [سورة الإسراء آية: ٣٢]، تقربوا: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

د) لا الدعائية: إذا كان النهي من أدنى إلى أعلى؛ مثل قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا

﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦]، تؤاخذ: فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الدعائية، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر.

مما تقدم نعلم أن علامات جزم الفعل المضارع ثلاث:

أ) السكون: إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر وليس من الأفعال الخمسة.

ب) حذف حرف العلة إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

ت) حذف النون: وذلك للأفعال الخمسة.

ثانيًا: الأدوات التي تجزم فعلين مضارعين:

وتسمى أدوات الشرط الجازمة؛ لأنها تشترط وقوع فعل الشرط حتى يتحقق جواب الشرط، والشرط معناه ربط جملة بأخرى، والفعل الأول يسمى فعل الشرط، والفعل الثاني يسمى جواب الشرط، ويكون فعل الشرط وجوابه مجزومين، وهي:

أ) إن: حرف شرط يجزم فعلين، ويستخدم عند الشك في حدوث فعل الشرط، مثل: قوله تعالى: ﴿إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران آية: ٢٩]، فإن: حرف شرط جازم، و "تخفوا" فعل مضارع مجزوم بـ"إن"، فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. والفعل "يعلم" فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

ب) مَنْ: اسم شرط يجزم فعلين، ويستعمل للعاقل مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو جمعًا، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ** ﴾ [سورة الزلزلة آية: ٧]، فـ"يعمل" فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة؛ فعل الشرط. والفعل "ير" فعل مضارع جواب الشرط؛ مجزوم بحذف حرف العلة.

ت) ما: اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي لغير العاقل، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ** ﴾ [سورة البقرة آية: ١٩٧]، تفعلوا: فعل الشرط مجزوم بـ"ما" وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأسماء الخمسة. و "يعلم" جواب الشرط، مجزوم بـ"ما" وعلامة جزمه السكون.

ث) إني: اسم شرط جازم، مثل: إني تأتها تلتبس بها.. "يأت" فعل الشرط مجزوم بـ"إني" وعلامة جزمه حذف حرف العلة. و "تلتبس" جواب الشرط مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

ج) مهما: اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي للكلام العام والمبهم، مثل: مهما تقرأ تستفد. مهما: اسم الشرط، تقرأ: فعل الشرط مجزوم بـ"مهما" وعلامة جزمه السكون، و: تستفد جواب الشرط مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر. وقد حذفت الياء من جواب الشرط "لتستفيد" لعدم جواز التقاء الساكنين، والقاعدة في التقاء الساكنين هي كسر الساكن الأول إن كان حرفًا صحيحًا، وأما إن كان حرفًا لينًا من حروف المد "وأي" فيجب حذفه كما حذفت الياء من "تستفيد" فصارت "تستفد".

ح) أي: اسم شرط جازم، مثل قوله تعالى: ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ**

﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء آية: ١١٠].

أي: اسم الشرط، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم بـ"أي"، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. و الجملة الاسمية: "فله الأسماء الحسنى" في محل جزم، جواب الشرط.

خ) متى: اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي لبيان العلاقة الزمانية بين جواب الشرط وفعل الشرط، مثل: متى تذاكر تنجح. متى: اسم الشرط، وتذاكر: فعل مضارع مجزوم بـ"متى" وعلامة جزمه السكون؛ فعل الشرط، و "تنجح" جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفعلان صحيحان.

د) أيان: اسم شرط يجزم فعلين، ويأتي لبيان العلاقة الزمانية بين جواب الشرط وفعل الشرط: مثل: إيان تجتهد تنجح. إيان: اسم الشرط، وتجتهد: فعل الشرط مجزوم بـ"إيان" وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، و "تنجح" جواب الشرط مجزوم بالسكون.

ذ) أين: اسم شرط جازم، مثل قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [سورة النساء آية: ٧٨]. أين: اسم الشرط، وتكونوا: فعل الشرط مجزم بـ"أين" وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. ويدرك: جواب الشرط مجزوم بـ"أين" جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون.

ر) إذ ما : حرف على الراجح شرط جازم مثل : إنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف. إذ ما حرف شرط يجزم فعلين، وتأت فعل الشرط مجزم بـ"إذ ما" فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وتلف: جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة.

ز) حيثما: اسم شرط يجزم فعلين؛ ويأتي لبيان العلاقة المكانية بين الشرط والجواب، مثل: حيثما تشاهد. أشاهد معك. حيثما: اسم شرط يجزم فعلين، وتشاهد: فعل الشرط مجزم بـ"حيثما" وعلامة جزمه السكون، وأشاهد: جواب الشرط مجزوم بالسكون، وهو صحيح الآخر مثل فعل الشرط.

س) كيفما: اسم شرط يجزم فعلين؛ ويأتي لبيان الحال، ويشترط في فعله وجوابه أن يكونا بمعنى واحد؛ مثل: كيفما تسافر يسافر أخوك. فكيفما: اسم شرط جازم، تسافر: فعل الشرط مجزوم بكيفما، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، ويسافر: جواب الشرط مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر.

ش) إذا: اسم شرط جازم، مثل: إذا ذاكرت ففهم جيدًا.

إذا: اسم شرط جازم، ذاكر: فعل الشرط مجزوم بـ"إذا" وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وفهم: جواب الشرط، مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر.

جزم المضارع بالطلب والأمر

علمنا أن لجزم الفعل المضارع أدوات؛ منها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يجزم فعلين. والفعل المضارع يجب أن يكون مجزومًا إذا وقع جوابًا لطلب أو أمر، مثل: اجتهد تنجح، اسع للخير تنل الخير، اجتهدوا تتفوقوا، ذاكر تنجح.

في المثال: اجتهد تنجح.

اجتهد: فعل أمر مبنى على السكون؛ لأنه صحيح الآخر وليس متصل بضمير من ضمائر الفاعلين.

وتنجح: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب طلب، وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب الفعل المتعدي

هو الفعل الذي يتعدى أثره فاعله، بل ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: فتح عمرو بن العاص مصر.

والفعل المتعدي يحتاج إلى فاعل يفعله، ومفعول به يقع عليه.

والفعل المتعدي له مسميات منها: "الفعل الواقع" لوقوعه على المفعول به، و "الفعل المجاوز"؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

علامة الفعل المتعدي: أنه يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل: تفوق التلميذ فأكرمه والده.

فائدة:

هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، لا تكون ودلالة على تعدى الفعل إن اتصلت به، مثل: يوم الجمعة سرته، فالهاء في "سرته" في موضع نصب مفعول فيه. والهاء هنا ضمير يعود على الظرف.

ومثل قولنا: تجمل بالفضيلة تجملًا كان يتجمله سلفك الصالح. الهاء هنا في موضع نصب مفعول مطلق.

أنواعه: متعدى بنفسه، ومتعدى بغيره.

أ) المتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرة "دون واسطة حرف الجر"، مثل: بريتُ القلم. ومفعوله يسمى "صريحًا".

والمتعدي بغيره ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: ذهبت بك،

obeikandl.com

ومفعوله يسمى "غير صريح".

وقد يأخذ المتعدي مفعولين أحدهما صريح، والآخر غير صريح؛ مثل: أدوا الأمانات إلى أهلها. فـ"الأمانات" مفعول به صريح، وأهل مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظًا بحرف الجر، منصوب محلًا على أنه مفعول به غير صريح.

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام:

ب) متعدى إلى مفعول به واحد، مثل: أخذ، كتب، عظم، أكرم.

ت) متعدى إلى مفعولين: وهو نوعين: نوع ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ونوع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فائدة:

ما الذي جعل الفعل " ذهب" فعلًا لازمًا، و"كتب" فعلًا متعديا، وهذا هو المفهوم اليسير لمعنى التعدي واللزوم، ولعل الأفعال كلها لازمة ومتعدية، والخلاف في التعدي إلى مفعول أو مفعولات، واللزوم أن يتعدى الفعل إلى الثاني بحرف وكذا الثالث، مثل: "كتب خالد مقالة في دفتره بالقلم"، أو: "كتب سامر مقالة في حاسوبه". فالقلم أداة الكتابة، ولكنه واقع تحت تأثير هذا الحدث، فهو بمعنى الطريق في مثل: "وقف عليّ على الطريق"؛ لأن التسليم بأن لكل فعل فاعلًا نص في أن الفاعل لا معنى له بلا مفعول؛ لأن وجود الفاعل دليل على وجود المفعول، مع حرية التفكير في كيفية العلاقة بين الفعل والمفعول.

إن معنى الحدث هو الأصل في مفهوم المفعولية التي يقتضيها، وإن تأثير الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول وحده، وإنما يحتاج إلى ما يُعنيه على الوصول إلى ذلك،

لكن هذا لا يمنع من كونه أخذ مفعولًا، وإن كانت الصناعة تقتضى أن يتوصل إلى ذلك بمساعدة حرف، ولكن ما الذي جعل هذا الحد يظهر بين هذين المعنيين؟

إن حالة الحدث وقت حدوثه هي التي تبين ذلك، وتجعل الفعل لازمًا أو متعديًا، ولا سيما أن الفعل نفسه قد يكون متعديا في سياق، ولازمًا في سياق آخر.

قال سيبويه: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: "أعطَى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا"، و "كسوت بشرًا الثياب الجياد"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا** ﴾ **[سورة الأعراف آية: ١٥٥]**، وعودة إلى ما كنا إليه قبل الفائدة، لنكمله بـ"مثال النوع الأول".

متعدى النوع الأول: أعطى، منح، سأل، ألبس، علم، منع، علم، كسا.

بينما النوع الثاني: ينقسم قسمين:

القسم الأول: أفعال القلوب: "المتعدية إلى مفعولين" وهي: رأي، علم، درى، وجد، ألفي، ظن، خال، تعلم، وهب، زعم، عد، حجا، جعل، حسب.

وسميت هذه الأفعال "أفعال القلوب"؛ لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب. وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل ومنه ما ينصب مفعولًا واحدًا، ك: عزف، فهم. ومنه ما هو لازم، ك: حزن، جبن.

ولا يجوز في هذه الأفعال أن يُحذف مفعولًا أو أحدهما اقتصارًا.

ويجوز سقوطهما، أو سقوط أحدهما، اختصارًا.

فسقوطهما معًا لدليل، كأن يقول: هل ظننت خالدًا مسافرًا؟ فتقول: ظننت،

أي: ظننته مسافرًا.

وسقوط أحدهما لدليل، كأن يقول: "هل تظن أحدًا مسافرًا؟" فتقول: أظن خالدًا، أي: أظن خالدًا مسافرًا.

ومما جاء في حذف المفعولين لدليل قولهم: "من يسمع يخل" أي: يخل ما يسمعه حقًا.

أنواع أفعال القلوب:

الأول: نوع يفيد اليقين؛ وهو الاعتقاد الجازم. وأفعال اليقين التي تنصب مفعولين ستة، :"رأي"، بمعنى علم واعتقد.

ولا فرق بين أن يكون اليقين بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالف الواقع؛ لأنه يقين بالنسبة إلى المعتقد.

الثاني: "علم"، بمعنى اعتقد. قال النحاة: فإن كانت بمعنى "عرف" كانت متعدية إلى واحد، مثل: علمت الأمر، أي عرفته. وإن كان بمعنى شعر وأحاط وأدرك، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء، مثل: علمت الشيء وبالشيء.

الثالث: "درى" بمعنى: عَلِم عِلمَ اعتقاد. والكثير المستعمل بها أن تتعدى إلى واحد بالباء، مثل: "دريت به".

الرابع: "تعلم" بمعنى: "أعلم وأعتقد"، مثل: تعلم شقاء النفس قهر عدوها.

الخامس: "وجد" بمعنى "علم واعتقد"، ومصدرها "الوجود والوجدان"، مثل: وجدت الصدق زينة العقلاء. وإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب؛ مثل: وجدت الكتاب وجودًا ووجدانًا، بكسر الواو في الوجدان، أي:

أصبته وظفرت به بعد ضياعه.

السادس: "ألفي" بمعنى "علم واعتقد"، مثل: "ألفيت كقولك صوابًا"، فإن كانت بمعنى "أصاب الشيء وظفر به" كانت معدية إلى واحد، مثل: "ألفيت الكتاب".

فائدة:

المفعول من متممات الفاعل ليحسن فهمه؛ لأن صيغة اسم الفاعل لا تتأت بتمام معناها إلا إذا أسندت إلى صيغة اسم المفعول، فأنت لا تقول: قاتل، إلا إذا كان ثمة مقتول، فالقاتل والمقتول اسمان لا ينفصلان من حيث المعنى، وكذا كاتب ومكتوب، وفاعل ومفعول، وأثر الحدوث في الوقوع يحدد كلاّ منهما، ويبين الصيغة الموضوعية "التداخلية" بينهما، حتى إن بعض الكوفيين يرى أن الناصب للمفعول هو الفاعل. وأنكر ذلك البصريون، ولكن إذا سلمنا بما ذهب إليه بعض الكوفيين، فيمكن التساؤل: أين أثر الفاعل عندما يكون الفعل لازما؟ وقد يقول قائل: إن أثر الفعل اللازم وقف عند حد الفاعل، وهو قول جار على رأي البصريين، لكن ما يقول من قوله جار على رأي بعض الكوفيين.

قال الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، مثل: "ضرب زيد عمرًا"، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: "ظننت زيدًا قائمًا" تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا،

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل؛ وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأن أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير به في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.

ومتحصل الأمر أن العلاقة التي تربط الفعل ذات أثر وتأثير، وهذا التأثير يحتاج إلى مفعول، بصرف النظر عن الناصب الحقيقي للمفعول، فالعلاقة الناظمة لهذين الأمرين هي التي تكون الجملة الفعلية، إذ بهما تقوم الجملة الفعلية، وتتحقق علاقة الإسناد.

إن سلمنا بأن الرافع للفاعل هو الفعل، وأن الناصب للمفعول هو الفعل، فعلينا أن نسلم أن هذا التأثير الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول ثابت في الاسمين معًا، وإلا فما معنى أن يرفع الفعل الفاعل دائمًا، وينصب المفعول حينًا ولا ينصب حينًا آخر، فالتسليم بتأثير العلاقة بين الفعل والفاعل تسليم بأن ظهورها يكون على المفعول، وأما كونه المفعول به صريحًا أو غير صريح، فهذا يدخل في أثر الإعراب المباشر، ولا ينفي وجود المفعولية في المعنى.

والآن نعود إلى ما قبل "الفائدة"؛ لنشرح القسم الثاني من "أفعال القلوب" وهي "أفعال الظن".

باب أفعال الظن

وهي تفيد رُجحان وقوع الشيء، وهي نوعان:

الأول: يكون الظن واليقين، والغالب كونه الظن.

الثاني: يكون الظن فحسب.

والنوع الأول: ثلاثة أفعال: الأول: "ظن" وهو لرجحان وقوع الشيء، مثل: "ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرب صَالِيًا". وقد تكون لليقين، كقوله تعالى: ﴿**وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ**﴾ [سورة التوبة آية: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

وإن كانت بمعنى "اتهم" فهي متعدية إلى واحد، مثل: ظن القاضي فلانًا، أي: أتهمه، والظنين والمظنون المتهم.

الثاني: "خال"، وهو بمعنى "ظنَّ" التي للرجحان، مثل: إخالك إن لم تغمض الطرف. وقد تكون لليقين والاعتقاد، مثل: دعاني العواني عمهن وخلتني. لي اسم، أفلا أدعى به وهو أول. وهو أول اسم لي، وياء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة "اسم" في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني.

الثالث: "حسب"، وهي للرجحان، بمعنى "ظن"، مثل قوله تعالى: ﴿**وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ**﴾ [سورة الكهف آية: ١٨].

وقد تكون لليقين، مثل قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خيرَ تجارَةٍ ... رِباحًا إذا ما المَرْءُ أصْبَحَ ثَاقِلًا

والنوع الثاني: وهو ما يفيد الظن فحسب، وهو خمسة أفعال:

الأول: "جعل" بمعنى "ظن"؛ مثل قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ** ﴾ [سورة الزخرف آية: ١٩]. فإن كانت بمعنى "أوجد" أو بمعنى "أوجب"، تعددت إلى واحد، تقول: اجعل لنشر العلم نصيبًا من مالك، أي أوجب. وإن كانت بمعنى "صير" فهي من أفعال التحويل. وإن كانت بمعنى "أنشأ" فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: جعلت الأمة تمشى في طريق المجد، أي: أخذت وأنشأت.

الثاني: "حجا" بمعنى "ظن"، كقول الشاعر:

قد كُنتُ أحجُو أبا عَمْرِو أَخا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا يومًا مُلِماتُ

فإن كان بمعنى "غلبة في الحاجة"، أو بمعنى "رد ومنع"، أو بمعنى "كتم وحفظ"، أو بمعنى "ساق" فهي متعدية إلى واحد، تقول: "حاجيته فحجوته"، أي: فاطنته فغلبته، و "حجوت فلانًا" أي منعته ورددته، و "حجوت السر"، أي: كتمته وحفظته، و "حجت الريح سفينة"، أي: ساقتها.

وإن كان بمعنى "وقف أو قام"؛ مثل: "حجا بالمكان، أو بمعنى "بخل" مثل "حجا بالشيء" أي: ضن به، فهي لازمة.

الثالث: "عد" – "ظن"، كقول الشاعر:

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى

وَلكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْم

فإن كانت، بمعنى: "أحصى" تعدت إلى واحد، مثل: "عددت الدراهم"، أي:

حسبتها وأحصيتها.

الرابع: "زعم" بمعنى: "ظن ظنا راجحا"، كقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخ
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

والغالب في "زعم" أن تستعمل للظن الفاسد، وهو حكاية قول يكون مظنة الكذب، فيقال فيما يشك فيه، أو فيما يعتقد كذبه، ولذلك يقولون: "زعموا مطية الكذب" أي أن هذه الكلمة مركب للكذب – ومن عادة العرب أن من قال كلامًا، وإن كان عندهم كاذبًا، قالوا: "زعم فلان"، ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذمّ القائلون به.

وقد يرد الزعم بمعنى القول، مجردًا عن معنى الظن الراجح، أو الفاسد، أو المشكوك فيه. فإن كانت "زعم" بمعنى "تأمر ورأس"، أو بمعنى "كفل به" تعدت إلي واحد بحرف الجر، تقول: "زعم على القوم فهو زعيم" أي: تأمر عليهم ورأسهم، و "زعم بفلان وبالمال"، أي: كفل به وضمنه، وتقول: "زعم اللبن" أي أخذ يطيب، فهو لازم.

الخامس: "هب" – بلفظ الأمر، بمعنى "ظن" – كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

فإن كانت أمرًا من الهبة، مثل: "هب الفقراء مالًا"، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من "وهب" التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا. على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام، نحو: "هب للفقراء مالًا". وإن كانت أمرًا من الهبة تعددت إلى مفعول واحد، مثل: "هب ربك"، أي: خفه.

obeikandl.com

فائدة:

العبارة الجيدة أن نقول: إن الناصب للمفعول به ليس الفعل وحده، ولا الفاعل وحده، ولا الفعل والفاعل معًا، وإنما علاقة الفعل بالفاعل وتأثير ذلك في المفعول، ولا سيما أنهما يكونان علاقة الإسناد في الجملة الفعلية، وفي إعراب الكلمة حالًا دليل على ذلك، مثل: "جاء زيد مبتسمًا"، إذ أن الفاعل هو صاحب الحال، والعامل في نصبه هو الفعل، والحقيقة لا معنى للحال بلا صاحبه، والنصب من علاقة الفعل والفاعل، ولا نصب من غير الفعل والفاعل معًا.

وما يدل على أن الفعل متعد – وإن كان لازمًا – قول ابن جني: واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده، وجره الحرف، فإن الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: "مررت بزيد"، ف"زيد" مجرور، و "بزيد" جميعًا في موضع نصب، وقوله في سياق آخر: الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف جر، فالمتعدي بحرف الجر، مثل: "مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبت من بكر"، ولو قلت: "مررت زيدًا، وعجبت بكرًا"، فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا في ضرورة شعر، غير أن الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما".

وأنه يُعَّدى بأحد ثلاثة أشياء، ذكرها الحريري بقوله: فإن أردت تعدية الفعل عديته بأحد ثلاثة أشياء: إما بهمزة النقل كقولك في "خرج": "أخرجته"، وإما بتضعيف عين الفعل كقولك في "فرح": "فرحته"، وإما بحرف الجر كقولك في "ذهب": "ذهبت بزيد" أي: أذهبته. وفي موضع آخر قال: وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جارًا ومجرورًا، كقولك: "اخترت عمرًا من الرجال، وجعلت المتاع

في الوعاء".

قال العلائي الدمشقي: كما أن الفعل اللازم إذا قوي بالهمزة عمل النصب، والعمل ليس للهمزة بل للفعل بتقوية الحرف إياه. فما الذي جعل الأفعال اللازمة ضعيفة، والمتعدية قوية؟ قد تكون المسألة محصورة في تلك العلاقة بين الفاعل وفعله، أو في معنى الفعل نفسه، نحو: "ابتسم زيد" فالعلاقة بين الفعل والفاعل، أي بين الابتسام وصاحبه، يجعل الفاعل لا يتمايز بوضوح عن الفعل، فـ"زيد" في المثال فاعل، وفي المعنى يمكن أن يكون مفعولًا بالإضافة إلى كونه فاعلًا، فعندما يتحد المعنيان يقوم الفاعل مقام نفسه ومقام المفعول معًا، فيصبح الفعل لازمًا، وذلك إن سلمنا بهذا المعنى، ولذلك لا ينتظر السامع كلامًا آخر بعد قولنا: "ابتسم زيد"، لكنه ينتظر إذا قلنا: "كتب زيد"، إلا إذا كان السياق لا يحتاج إلى غير ذلك، وهذه مسألة أخرى، وبها تختلف جهة الكلام.

قال أبو البقاء: من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا يصح تقديره باللام التي يعلل بها الفعل، والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل، ولما كان كل حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلا لغرض، جعل ذلك الغرض مفعولًا من أجله، وهو منصوب بالفعل الذي قبله متعديًا؛ لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب أفعال التحويل

وهي ما تكون بمعنى "صير"، وهي سبعة: "صير، رد، ترك، وتخذ، واتخذ، جعل، وهب". وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

الأول: مثل: "صيرت العدو صديقًا".

الثاني: كقوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [سورة البقرة آية: ١٠٩].

الثالث: كقوله عز وجل: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ [سورة الكهف آية: ٩٩].

الرابع: "اتخذتك صديقًا".

الخامس: كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [سورة النساء آية: ١٢٥].

السادس: كقوله سبحانه: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [سورة الفرقان آية: ٢٣].

السابع: مثل: "وهبني الله فداء المخلصين".

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى "صير" الدالة على التحويل، وإن كانت "رد" بمعنى "رجع" – كرددته، أي: رجعته – و "ترك" بمعنى "خلى" – كتركت الجهل، أي خليته، و "جعل" بمعنى "خلق"؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت "هب" بمعنى "أعطى" لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: "وهبتك فرسًا". والفصيح أن يقال: "وهبت لك فرسًا".

obeikandl.com

باب المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

وهي: "أرى، أعلم، أنبأ، أخبر، خبّر، حدث".

ومضارعها: "يرى، يعلم، ينبئ، يخبر، يخبّر، يحدث".

تقول: أريت سعيدًا الأمر واضحًا، وأعلمته إياه صحيحًا.

أريت: فعل وفاعل، و: سعيدًا، الأمر، واضحًا ثلاثة مفاعيل.

وتقول: أنبأت خليلًا الخبر واقعًا، ونبأت إياه، أو أخبرته إياه، أو أخبرته إياه أو حدثته إياه حقًا.

والغالب في "أنبأ" وما بعدها أن تبنى للمجهول، فيكون نائب الفاعل مفعولها الأول، مثل: "أنبئت سليمًا مجتهدًا".

مما سبق يتبين أن: الفعل المتعدي: هو ما يتعدى أثره فاعله إلى مفعوله، أو ما يحتاج إلى مفعول به، وأنواعه ثلاثة:

الأول: المتعدي إلى مفعول به واحد، مثل: ضرب، كسر، شرح، طلب، نصر، أغلق.

الثاني: المتعدي إلى مفعولين، مثل: وجد أحمد الجو جميلًا، ظن محمد الامتحان سهلًا، رد الصانع المعدن خاتمًا، منح المدير المتفوق جائزة.

الثالث: المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، مثل: أعلمت محمدًا الخبر مفصلًا.

obeikandl.com

باب الفعل اللازم

سبق أن ذكرنا أن الفعل ينقسم باعتبار معناه إلى قسمين هما: الفعل المتعدي، والفعل اللازم.

الفعل اللازم: هو ما لا يتعدى أثره فاعله إلى المفعول به، أو هو ما لا يحتاج إلى مفعول به، مثل: مرضت خديجة، طار العصفور، استيقظ الطفل، عاد المهندسون، سافر الضيف.

الفعل اللازم يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به؛ لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه. ويسمى أيضًا "الفعل القاصر"؛ لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل – و"الفعل غير الواقع"؛ لأنه لا يقع على المفعول به – و"الفعل غير المجاوز"؛ لأنه لا يجاوز فاعله.

يكون الفعل لازمًا: إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبائع، وهي ما دلت على معنى قائم بالفاعل لازم له – وذلك، مثل: "شجع، جبن، حسن، قبح".

أو: دل على هيئة، مثل: طال، قصر، وما أشبه ذلك.

أو: على نظافة، مثل: طهر الثوب ونظف.

أو: على دنس، مثل: وسخ الجسم ودنس وقذر.

أو: على عرض غير لازم، ولا هو حركة، مثل: "كسل، نشط، فرح، حزن، شبع، عطش".

أو: على لون، مثل: "أحمر، أخضر، أدم".

أو: على عيب، مثل: "عمش، عور".

أو: على حلية، مثل: "نجيل، دعج، كحل".

أو: كان مطاوعًا لفعل متعد إلى واحد، مثل: "مددت الحبل فامتد".

أو: كان على وزن "فعل" – المضموم العين – مثل: "حسن، شرف، جمل، كرم".

أو: على وزن "انفعل"، مثل: "انكسر، انحطم، انطلق".

أو: على وزن "افعل"، مثل: "غبر، ازْوَر".

أو: على وزن "افعال"، مثل: "هام، ازْوَار".

أو: على وزن "افعلل"، مثل: "اقشعر، اطمأن".

أو: على وزن "افعنلل"، مثل: "أحرنجم، اقنعسس".

وعليه فإن الفعل اللازم هو الذي لا يتعدى إلى المفعول لا بنفسه ولا بالحرف، قال ابن عقيل: اللازم هو ما ليس بمتعد، وهو: ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية – وهي الطبيعة – نحو: "شرف، كرم، ظرف، نهم".

وكذا كل فعل على وزن "افعلل"، نحو: "اقشعر، اطمأن"، أو على وزن "افعنلل"، نحو: "اقعنسس، إحرنجم"، أو دل على نظافة، ك: "طهر الثوب، ونظف"، أو على دنس، ك: "دنس الثوب، ووسخ"، أو دل على عرض، نحو: "مرض زيد، واحمر"، أو كان مطاوعًا لما تعدى إلى مفعول واحد، نحو: "مددت

obeikandl.com

الحديد فامتد"، و "دحرجت زيدًا فتدحرج"، واحترز بقوله: "لواحد"؛ مما طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازمًا، بل يكون متعديًا إلى مفعول واحد، "فهمت زيدًا المسألة ففهمها، وعلمته النحو فتعلمه".

وهذا يتبين أن الفعل المتعدي إلى أصبح متعديًا إلى واحد، وهو لازم بالنظر إلى المفعول الثاني، فالفعل المتعدي إلى واحد متعد بالنسبة إلى الفعل الذي لم يتعد إلى مفعول، وهو لازم بالنظر إلى الفعل المتعدي إلى اثنين، وكذا الفعل المتعدي إلى اثنين، فالأفعال كلها إذا دخل في متعلقاتها حروف جر، وليس ثمة فعل لازم بالمعنى المعروف للزوم؛ لأن تأثيره وصل إلى مفعوله، ولو كان بمساعدة الحرف، فالفعل دائمًا متعد، إلا إذا اتحد الفاعل والمفعول بالنسبة إلى حقيقة العلاقة بين الفعل وتأثيره.

فلو نظرنا في قولنا: "مرض زيد"، نجد أن فهم العلاقة بين المرض والمريض يجعل الفعل لازمًا من حيث الصناعة؛ لأن الفاعل هو المفعول، وكذا الأمثلة الأخرى، والوقوف على مثال يخالف ذلك، لا يلغي الغرض المتأتي من ذلك، وقولهم: الفعل الضعيف والفعل القوي، يحتاج إلى إعادة نظر، إذ أن الضعف والقوة في هذا السياق ليست ثابتة، بل هي نسبية بين فعل وآخر، إن تجانس الحروف واحد في اللازم والمتعدي، وكذلك توزعها، وليس ثمة ما يجعلنا نتفهم حقيقة ذلك سوى النظر الدقيق في حقيقة العلاقة بين الحدث وتأثيره.

ولا خلاف بين النحويين في أن موضع الجار والمجرور نصب بالفعل، وهذا يعنى أن للحدث تأثيرًا في المعنى، ولم يظهر بنحو مباشر على المفعول، لكنه يحتاج إلى مفعول كاحتياجه إلى فاعل. قال ابن يعيش: واعلم أن حرف الجر إذا دخل على

الاسم المجرور، فيكون موضع الحرف الجار والاسم المجرور نصبًا بالفعل المتقدم، يدل على ذلك أمران:

أحدهما: أن عبرة المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه، إذا كان في معناه، ألا ترى أن قولك: "مررت بزيد" معناه كمعنى: "جزت زيدًا"، و "انصرفت عن خالد"، كقولك: "جاوزت خالدًا".

الثاني: كما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب، فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر؛ لأنه الاقتضاء الواحد، إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال، فافتقرت إلى مقو، والأمر الآخر من جهة اللفظ، فإنك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور، نحو قولك: "مررت بزيد وعمرًا، وإن شئت" وعمرو" بالخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، وكذلك الصفة، نحو: "مررت بزيد الظريف"، بالنصب، و"الظريف" بالخفض، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب.

obeikandl.com

تغيير الفعل اللازم إلى متعديًا

يصير الفعل اللازم متعديًا بأحد ثلاثة أشياء:

الأول: إما بنقله إلى باب "أفعل"، مثل: أكرمت المجتهد.

الثاني: بنقله إلى باب "فعل" – المضعف العين – مثل: "عظمت العلماء".

الثالث: بواسطة حرف الجر، مثل: "أعرض عن الرذيلة" و "تمسك بالفضيلة".

سقوط حرف الجر من الفعل المتعدي

وله حالتان:

الأول: إذا سقط حرف الجر من المتعدي بواسطة، نصبت المجرور، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا** ﴾ [سورة الأعراف آية: ١٥٥] أي من قومه .

الثاني: سقوط الجار بعد الفعل اللازم سماعي لا يقاس عليه، إلا في: "ان، أن"، فهو جائز قياسًا إذا من اللبس، مثل قوله تعالى: "﴿ **أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنكُمۡ** ﴾ [سورة الأعراف آية: ٦٣]. أي من أن جاءكم، وقوله تعالى: ﴿ **شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ** ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٨]، أي بأنه.

فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه قبلها، فلا يجوز أن تقول: "رغبت أن أفعل" لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت أرغبتك في الفعل، أو رغبتك عنه، فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصودًا لتعمية المعنى المراد على السامع.

قال ابن جني: أخبرنا أبو عليّ رحمه الله، قال: قال أبو بكر: حذف الحروف

ليس بالقياس، قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها؛ لكنت مختصرًا لها أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به.

وفي ما تقدم من كلام ابن جني إشارة ظاهرة إلى ما ذهب البحث إليه، ولا سيما أن الحرف في حقيقته لا محل له من الإعراب، فإذا قيل: إن هذا يجرى على الفعل نفسه، قلت: إن الفعل – وإن كان يلتقي مع الحرف في هذا – معرب عن حقيقته باسمه، وهذا لا يتأتى للحرف؛ لأن معناه يتأتى من غيره، فكونه لا محل له من الإعراب دليل على ذلك، بالإضافة إلى أمر الاختصار، وكل ما هو مختصر أصل لخلافه، فالباء الجارة تغنى عن كلام قد يطول، وكذا غيرها، وهذا قد يفيد في سبيل القول: إن دخول حرف الجر في اللغة كان في وقت متأخر؛ ليكون سبيلًا إلى الاختصار، واللغة تتطور بالتعبير عن المعاني الكثيرة بأقل عدد ممكن من الكلمات، وعلى هذا فُهمت البلاغة العربية، وغير ذلك من تنوع الأسانيد.

obeikandl.com

باب أفعال المطاوعة

هي أفعال لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها، فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على "انفعل". وقد يدخل عليه "افتعل" إلا أن الباب "انفعل"، وذلك قولك: "كسرته فانكسر"، فإن المعنى: أني أردت كسره فبلغت منه إرادتي، وكذلك: "قطعته فانقطع"، و "شويت اللحم فانشوى"، و "دفعته فاندفع".

وقد يقع "اشتوى" في معنى" انشوى"، فأن يكون متعديًا على غير معنى "الانفعال". تقول: "اشتوى القوم"، أي: اتخذوا شواءً، فتقول على هذا: "اشتوى القوم لحمًا".

ولا يكون الفعل من هذا ولا من غيره إلا غير متعد إلى مفعول، وإن كان الفعل على "أفعل" فبابه "أفعلته ففعل". ويكون فعل متعديًا وغير متعد، وذلك: "أخرجته فخرج"؛ لأنك كنت تقول: "خرج زيد". فإذا فعل به ذلك غيره، قلت: "أخرجه عبد الله"، أي: جعله يخرج، وكذلك: "أدخلته الدار فدخلها"، أي: جعله يدخلها. فإنما "أفعلته" داخلة على "فعل". تقول: "عطا يعطو": إذا تناول، وأعطيته أنا: ناولته فالأصل ذا، وما كان من سواه فدخل عليه، تقول: "ألبسته فلبس، وأطعمته فطعم".

فأما طرحت البئر وطرحتها، وغاض الماء وغضته، وكسب زيد درهمًا، وكسبه فهو على هذا بحذف الزوائد، وكذلك: إن كان من غير هذا اللفظ؛ نحو: "أعطيته فأخذه"، إنما أخذ في معنى عطا: أي تناول، فإن كان الفعل على فاعل مما يقع لواحد؛ فالمفعول الذي يقع فيه على أنه كان فاعلًا يكون على متفاعل، وفعله على تفاعل.

تقول: "ناولته فتناول، وقاعسته فتقاعس". هذا إنما يصلح إذا كان فاعل للفاعل وحده؛ نحو: "عافاه الله"، و "ناولت زيدًا". فأما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا، وذلك نحو: "شاتمت زيدًا"، أي: كان منه إلى مثل ما كان منى إليه، و "قاتلت زيدًا"، و "ضاربت عمرًا".

فالغالب من ذا يقع على فعل يفعل من الصحيح. تقول: "شاتمني فشتمته وحق لي أن أشتمه"، و "ضاربني فضربته فأنا أضربه". لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال: "قتل يقتل"، وليس من باب: "ضرب يضرب"، ولا "علم يعلم". فإن كان الفعل على مثال: "فعلت" أو "فاعلت" فقد قلنا: إنه يكون على "تفاعل وتفعل".

و"استفعل" يكون المطاوع فيه على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله، وذلك: "استنطقته فنطق"، و "استكتمته فكتم"، و "استخرجته فخرج". فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر، نحو: "استخبرته فأخبر"، لأنك تريد: سألته أن يخبرني، وكان فعله "أخبر" بالألف الثانية. فجاء على مقدار ما كان عليه، وكذلك: "استعملته فأعملني"، فعلى هذا يُجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال.

باب الأفعال الخمسة

هي كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

وحكمها: ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون، مع ملاحظة أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسورة بعد ألف الاثنين، ومفتوحة في باقي الصور.

لاحظ هذه الأمثلة: أنتم تتقنون عملكم. نجد أن الفعل، تتقنون: مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وقد اتصلت به واو الجماعة، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لعدم مجيء قبله ناصب أو جازم – واو الجماعة فاعل.

هما يذهبان إلى الفصل. نجد أن الفعل، يذهبان، مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وقد اتصلت به ألف الاثنين، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لعدم مجيء قبله ناصب أو جازم. ألف الاثنين فاعل.

أنت تخلصين لوطنك. نجد أن الفعل، تخلصين، مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وقد اتصلت به ياء المخاطبة، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لعدم مجيء قبله ناصب أو جازم. وياء المخاطبة فاعل.

نلاحظ أن الأفعال: تتقنون، يذهبان، تخلصين، كلها أفعال مضارعة تبدأ إما بحرف التاء أو الياء، وتنتهي بحرفين زائدين هما: الواو والنون، أو: الألف والنون، أو: الياء والنون. وهذه الأفعال هي "الأفعال الخمسة": وهي كل فعل على وزن من الأوزان: "تفعلون، يفعلون – تفعلان، يفعلان – تفعلين".

فائدة:

الحرف الذي قبل النون يكون الفاعل دائمًا.

أمثلة على حذف النون: لن تذهبوا إلى العمل. تذهبوا: فعل مضارع منصوب بـ"لن"، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

لم يذهبا إلى العمل. يذهبا: فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

لن تذهبي إلى العمل. تذهبي: فعل مضارع منصوب بـ"لن"، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

فائدة:

إذا قلت: العاملات لن يعفون عن المخطئ".

العاملات: مبتدئ مرفوع بالضمة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

"لن": أداة نصب. يعفون: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والفعل في محل نصب بـ"لن".

ومثله: إذا قلنا: العاملات لم يعفون عن المخطئ.

وهنا: الفعل "يعفون": مبنى على السكون، في محل جزم بـ"لم"؛ لاتصاله بنون النسوة.

و"النون" في الفعل "يعفون" فاعل في الحالتين.

أما: إذا أتينا بالفاعل مذكر؛ كما في المثالين السابقين، فقلنا: العمال لن يعفوا عن

المخطئ. والعمال لم يعفوا عن المخطئ.

في الأفعال الأول "يعفوا" منصوب بـ"لن"، وعلامة نصبه حذف النون. والفعل "يعفوا" الثاني مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف النون. والفعلان: منتهيان في الأصل بـ"نون" الأفعال الخمسة.

obeikandl.com